

Distr.: General
29 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييماً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين في شهر
آذار/مارس 2020 (انظر المرفق).
وقد أعدت البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة عقب مشاورات مع الأعضاء
الآخرين في مجلس الأمن.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجانغ جون
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 29 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة تولي جمهورية الصين الشعبية رئاسة المجلس (آذار/مارس 2020)

مقدمة

خلال شهر آذار/مارس 2020، عقد مجلس الأمن ست جلسات علنية، وجلسة خاصة واحدة، وست مشاورات مغلقة، وست جلسات عبر التداول بالفيديو. واتخذ ستة قرارات، واتفق على بيان رئاسي وأدلى بخمسة بيانات صحفية. وأصدرت رئاسة المجلس عدة ورقات معلومات صحفية. وناقش المجلس مسائل واسعة النطاق، بما في ذلك أفريقيا والشرق الأوسط، وبضع مسائل مواضيعية، من بين مسائل أخرى. وكانت مناسبة التوقيع التي أقامتها الرئاسة مناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، واتخذ المجلس أول قرار له على الإطلاق بشأن سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم، وهو القرار 2518 (2020).

وطرحت جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) تحديا كبيرا لعمل المجلس في شهر آذار/مارس 2020، ولا سيما في النصف الثاني من الشهر، عندما تعذر عقد اجتماعات بالحضور الفعلي. وعملت الصين عن كثب مع أعضاء المجلس، فبذلت كل ما في وسعها للتصدي لأثر الجائحة. ووضعت طرائق وأساليب جديدة، بما في ذلك عقد الجلسات عبر التداول بالفيديو واعتماد إجراءات تصويت خطية، مما مكن المجلس من تأدية عمله بفعالية والاضطلاع بدوره الواجب مع الحفاظ على الشفافية خلال هذه الفترة الصعبة.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في 16 آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الذي شنته عناصر أنتي بالাকা في 15 آذار/مارس 2020 على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في غريماري (مقاطعة أوكا)، في وسط جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام البورونديين. وأدان أعضاء المجلس أيضا بشدة مقتل موظف وطني من البعثة في نديله (مقاطعة بامنغي بانغوران)، في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، في 7 آذار/مارس 2020. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم القوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الاضطلاع بولايتها عملا بالقرار 2499 (2019).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في 24 آذار/مارس، عقد المجلس أول جلسة عبر التداول بالفيديو بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام.

وعرضت السيدة زروقي حالة انتشار كوفيد-19 في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثره المحتمل على مدى الأشهر المقبلة، وأطلعت المجلس على التقدم الذي أحرزته الحكومة مؤخراً بدعم من البعثة والشركاء الآخرين وعلى التحديات الميدانية. وقدم السيد لاكروا إحاطة إلى المجلس بشأن التدابير المتخذة لتحسين أداء البعثة عقب تقرير الجنرال سانتوس كرور ولضمان اضطلاعها بولايتها على نحو أفضل، وكذلك بشأن الجهود المبذولة لإدارة أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولاية وكفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهود التي تبذلها لبناء الاستقرار وتنفيذ الإصلاحات الرئيسية، والخطوات المتخذة لزيادة التنسيق بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمناقشات الجارية بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الاستراتيجية المستقبلية لإعادة تشكيل البعثة وللمرحلة الانتقالية ولخروج البعثة. وشددوا على أن استمرار التعاون بين أعضاء الائتلاف الحاكم والتزامهم بالحوار السياسي الواسع النطاق أمران حاسمان لمواصلة تطبيع الحالة في البلد. وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية السائدة ودعوا الشركاء إلى تكثيف جهودهم. كما أعربوا عن قلقهم إزاء استمرار عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقب الجلسة، أصدر رئيس المجلس ورقة معلومات صحفية.

غينيا - بيساو

في 4 آذار/مارس، ناقش المجلس التطورات السياسية الأخيرة في غينيا - بيساو خلال مشاورات مغلقة جرت في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى". واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها روزين سوري - كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وعبو أباري، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة.

وعقب المناقشة، أصدر المجلس بياناً صحفياً في 5 آذار/مارس أعرب فيه أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات والأزمة المؤسسية في غينيا - بيساو، ودعوا الأطراف إلى احترام الأطر القانونية والدستورية والعملية الديمقراطية لحل الأزمة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لدور الوساطة الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك إيفاد بعثة خبراء وربما بعثة سياسية رفيعة المستوى إلى غينيا - بيساو. وحث أعضاء المجلس قوات الدفاع والأمن في غينيا - بيساو على عدم التدخل في العملية السياسية. وذكر أعضاء المجلس جميع أصحاب المصلحة بأن المجلس قد ينظر في اتخاذ التدابير المناسبة استجابة لأي تطورات أخرى تستجد على صعيد الحالة في غينيا - بيساو.

ليبيا

في 26 آذار/مارس، قام المجلس بعقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن ليبيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأشاد أعضاء المجلس بالممثل الخاص السابق للأمين العام غسان سلامة، وأعربوا عن قلقهم إزاء التصعيد الكبير الذي تشهده الأعمال العدائية على الصعيد الميداني في ليبيا. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 في ليبيا، ودعوا الأطراف إلى وقف تصعيد القتال على وجه الاستعجال، ووقف الأعمال العدائية فوراً، وكفالة وصول المعونة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء البلد، ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى الامتنال لحظر توريد الأسلحة في ليبيا. وأكد المجلس من جديد أهمية

الدور المركزي للأمم المتحدة في تيسير عملية سياسية شاملة تقودها وتتولى زمامها ليبيا. وأرسل رئيس المجلس ورقة معلومات إلى الصحافة عقب انتهاء الجلسة.

السلام والأمن في أفريقيا: مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا

في 11 آذار/مارس، أجرى المجلس مناقشة بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا". واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، باسم الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وفاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، باسم موسى فقيه، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعبد الله مار ديبه، المستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر المناقشة أعضاء المجلس و 17 من الدول الأعضاء الأخرى وأدلو بملاحظات.

وأكدت وكيلة الأمين العام ديكارلو في بيانها أن الإرهاب، وعلى نحو ما ذكر الأمين العام، لا يمكن التصدي له دون معالجة العوامل الكامنة خلفه، بما في ذلك التحديات الإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والأمن. والحلول الأمنية والعسكرية وحدها لا تكفي. وينبغي أن تتطوي الاستجابة على الأخذ بنهج شامل يتصدى، في جملة أمور، للفقر، وضعف الحكم، والتوترات بين الطوائف، وعدم المساواة بين الجنسين، وبطالة الشباب. وسلطت الضوء على أنه بما أن الإرهاب ليس له حدود، فإن منعه ومكافحته يتطلبان تعاوناً قوياً متعدد الأطراف. وأعلنت السيدة محمد إنه يجب زيادة التركيز على الوقاية، مشيرة إلى أن البلدان كثيراً ما تركز بشكل مفرط فقط على نُهج تغلب الاعتبارات الأمنية دون أن تعالج الظروف الكامنة وراء التطرف المفضي إلى العنف. وأشار السيد ديبه إلى أن معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب من شأنها أن توتي ثمارها، وأن الأموال الموجهة نحو الوقاية ينبغي إنفاقها على نحو أكثر فعالية من مجرد الاستجابة للالتزامات عند حدوثها. وشدد على أن الوقاية يجب أن تشمل جملة أمور من بينها احترام حقوق الإنسان والسلام والتنمية المستدامة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار الممثلون إلى أهمية القيادة الأفريقية وإمساك أفريقيا بزمام مبادراتها لمكافحة الإرهاب، وأكدوا من جديد التزامهم بدعم الدول الأفريقية الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مع حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما عن طريق توفير بناء القدرات على نحو فعال ومحدد الهدف، وتوفير التدريب وتبادل أفضل الممارسات والخبرات وغيرها من الموارد اللازمة. كما أشارت الدول الأعضاء في بياناتها إلى أن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي أمر بالغ الأهمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مكافحة فعالة.

وخلال الجلسة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2020/5)، كرر فيه المجلس تأكيد جملة أمور من بينها التزامه السياسي بدعم تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار نهج كلي، وحدد مجالات محددة يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يقدم فيها الدعم للبلدان الأفريقية، أمثالاً للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي.

الصومال

في 30 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2516 (2020)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حتى 30 حزيران/يونيه 2020.

جنوب السودان

في 3 آذار/مارس، عُقدت جلسة للبلدان المساهمة بقوات بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدمت بنتو كيتا، الأمينة العامة للمساعدة، إحاطة إلى المجلس. وجرى تبادل للآراء بين أعضاء المجلس والسيدة كيتا وممثلي البلدان المساهمة بقوات المشاركة في الجلسة.

وفي 4 آذار/مارس، عُقدت جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من ديفيد شيرير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبيتي صنداوي، منسقة المنظمة غير الحكومية "المنتدى الشهري للنساء المعني بالسلام والعملية السياسية في جنوب السودان". وشارك في الجلسة الممثل الدائم لجنوب السودان وأدلى ببيان.

وأفاد السيد شيرير بأن الرئيس سلفا كير، الذي وافق على الأخذ بحل توافقي، تخلى عن نظام الدولة الحالي لإعادة تقسيم البلد إلى 10 ولايات وإنشاء 3 مناطق إدارية. ثم وافق ريباك مشار، زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، على الانضمام إلى الحكومة الانتقالية، وتولى منصب النائب الأول للرئيس. غير أن هناك تحديات كثيرة لا تزال تثير القلق: الحالة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وعدم تنفيذ اتفاق السلام المنشط. وأفادت السيدة صنداوي بأن هناك تحديات خطيرة تواجه شعب جنوب السودان، بما في ذلك العنف والحاجة إلى المساعدة الإنسانية، والخطر الشديد المتمثل في وقوع حوادث اغتصاب وعنف جنسي وجنساني ضد النساء والفتيات، ودعت إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة في عملية السلام.

ورحب أعضاء المجلس بالخطوات المتخذة لتشكيل حكومة انتقالية جديدة، ودعوا الأطراف إلى حل المسائل المعلقة بطريقة ثابتة وبروح من الثقة والتفاهم المتبادلين.

وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن جنوب السودان. ورحب أعضاء المجلس بالتطورات المشجعة في عملية السلام في البلد، بما في ذلك بدء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، وسلّموا بأن ذلك يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق سلام مستدام من جانب أطراف الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ودعوا الأطراف الموقعة على الاتفاق إلى الانتهاء من إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة وجميع المؤسسات الانتقالية.

وفي 12 آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار 2514 (2020) بالإجماع لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتستمر الولاية المجددة حتى 15 آذار/مارس 2021.

السودان

في 12 آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الممكنة الهجوم على قافلة رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك في الخرطوم في 9 آذار/مارس 2020.

وفي 30 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2517 (2020). وقرر المجلس، بموجب هذا القرار، أن تحافظ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على الحدود القصوى الحالية للقوات وأفراد الشرطة حتى 31 أيار/مايو 2020، وتحفظ بجميع مواقع الأفرقة لتنفيذ الولاية. وأعرب المجلس في القرار عن اعتزامه أن يقرر، بحلول 31 أيار/مايو 2020، مسارات العمل المتعلقة بالتخفيض التدريجي

للمعملية المختلطة وخروجها المتسمين بالمسؤولية، وأعرب كذلك عن اعترامه اتخاذ قرار جديد في الوقت نفسه، ينشئ وجودا لاحقا للعملية المختلطة.

الشرق الأوسط

العراق

في 3 آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمتها هينس بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وشارك أيضا في الجلسة الممثل الدائم للعراق وأدلى ببيان. وعرضت الممثلة الخاصة التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لاستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية وازدهاره. ورحبوا بالتقدم المحرز على صعيد الإصلاح الانتخابي في البلد وشجعوا العراق على اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وإجراء الإصلاحات اللازمة في قطاعات الحكم والاقتصاد والأمن لتلبية مطالب الشعب العراقي. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود المتواصلة التي يبذلها العراق لمنع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وناقش الأعضاء أيضا التطورات المتعلقة بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ودعوا إلى مواصلة التعاون بين الحكومة العراقية والبعثة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 30 آذار/مارس، عقد أعضاء مجلس الأمن جلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأدلى نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ببيان أمام أعضاء المجلس عرض فيه تقرير الأمين العام الفصلي عن تنفيذ القرار 2334 (2016). وشارك في الجلسة أيضا ممثلا فلسطين وإسرائيل. وأشار السيد ملادينوف إلى عدم إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ عدد من التدابير التي حددها المجلس في القرار 2334 (2016). ولاحظ أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية لا يزال يشكل عقبة كبيرة أمام التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين تتوفر لهما مقومات البقاء، وأبلغ المجلس باستمرار عمليات الهدم والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين من جانب السلطات الإسرائيلية وأدان العنف ضد المدنيين والخطاب الاستفزازي، في جملة أمور. وأشار إلى الحالة المزرية في غزة باعتبارها مصدر قلق كبير، وشجع الحكومة الفلسطينية والجهات المانحة على العمل مع الأمم المتحدة لدعم النظام الصحي في غزة، ولا سيما فيما يتعلق بالتأهب لكوفيد-19. وأكد مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم الفلسطينيين والاسرائيليين لحل الصراع على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والاتفاقيات المتعددة الاطراف والقانون الدولي.

وناقش أعضاء المجلس التطورات على أرض الواقع، بما في ذلك في سياق انتشار كوفيد-19. وأعرب الأعضاء أيضا عن قلقهم إزاء أنشطة الاستيطان وإعلان خطط الضم، وكرروا تأكيد دعمهم للحل القائم على وجود دولتين، وأدانوا جميع أشكال العنف ضد المدنيين، ودعوا إلى استئناف الحوار والتفاوض. وجرى أيضا التشديد على دعم المنسق الخاص ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والدعوة إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ورحبوا

بالتنسيق الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر للتصدي لكوفيد-19 ودعوا إلى تكثيف هذه الجهود من جانب الطرفين، تمشيا مع التزامات كل منهما. وعقب انتهاء الجلسة، أرسل رئيس المجلس ورقة معلومات للصحافة.

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في 5 آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، بشأن أحدث تقرير شهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الجمهورية العربية السورية.

وفي 6 آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات مغلقة لمناقشة التطورات الأخيرة المتعلقة بالبروتوكول الإضافي لمذكرة تثبيت الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب بين الاتحاد الروسي وتركيا. ورحب الأعضاء بترتيب وقف إطلاق النار في إدلب أو أحاطوا علما به ودعوا إلى التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). وشدد بعض الأعضاء أيضا على الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وفي 30 آذار/مارس، قام المجلس بعقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية (المسائل السياسية والإنسانية). واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها كل من مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وغير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا. وأعرب السيد لوكوك عن قلقه إزاء الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في الشمال الغربي وفي الشمال الشرقي، ونبه إلى الخطر الذي تطرحه أزمة كوفيد-19 والآثار التي قد تترتب عليها، بما في ذلك بالنسبة للعمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ودعا إلى استجابة عالمية للتغلب على التحديات المتعددة، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية. وأبلغ السيد بيدرسن المجلس بالتطورات الأخيرة على المسار السياسي، ودعا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني للتأقلم مع الجائحة. كما شارك في الاجتماع ممثلا الجمهورية العربية السورية وتركيا وأدليا ببيانين.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية والأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 في الجمهورية العربية السورية. وشددوا على ضرورة ضمان الظروف اللازمة للتصدي لانتشار كوفيد-19 في الجمهورية العربية السورية، ودعوا جميع الأطراف إلى ضمان تقديم مساعدات إنسانية آمنة ومستدامة ودون عوائق، بما في ذلك المواد الطبية، في جميع أنحاء البلد وإلى جميع السوريين المحتاجين، وفقا للمبادئ الإنسانية وتمشيا مع قرارات المجلس ذات الصلة. وفي ضوء جائحة كوفيد-19 وأحدث البيانات التي أدلى بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسن، دعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى ضمان استمرار فترة الهدوء في جميع أنحاء البلد، وأكدوا من جديد ضرورة التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). وأحاطوا علما بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالعملية السياسية السورية ودعوا جميع الأطراف السورية إلى المشاركة البناءة من خلال لجنة الدستور من أجل التوصل إلى سلام مستدام. وأكدوا من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في الجمهورية العربية السورية، وأن النزاع لا يمكن حله إلا من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية ويمتلك السوريون زمامها تمشيا مع القرار 2254 (2015) تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكدوا من جديد التزامهم القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وأرسل رئيس المجلس ورقة معلومات إلى الصحافة بعد انتهاء الجلسة.

الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)

في 12 آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن). واستمع المجلس إلى إحاطة من كل من مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وراميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ.

وأعرب السيد غريفيث عن قلقه إزاء الحالة العسكرية المتزايدة السوء، ولا سيما في شمال البلد، وحثّ من العواقب المدمّرة على الصعيدين الإنساني والسياسي. ودعا الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ووقف القتال، والتركيز على استئناف عملية سياسية شاملة. وشجع الأطراف على مواصلة المشاركة في تدابير بناء الثقة وتنفيذ اتفاق بشأن تبادل الأسرى على نطاق واسع. وقال السيد راجاسينغام إنه يشعر بالقلق إزاء الإصابات بين المدنيين والتشريد بسبب القتال، فضلاً عن استمرار القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. وأكد من جديد ضرورة وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ودعا الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وعرض الوضع التمويلي لعملية الأمم المتحدة للمعونة في اليمن وأعرب عن شواغل تتصل بالاقتصاد اليمني.

وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن الشواغل المتعلقة بالتصعيد العسكري، والمأزق الذي وصلت إليه العملية السياسية، والحالة الإنسانية المتردية. وانفقوا على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل الأزمة وأعربوا عن تأييدهم لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص. ودعا كثيرون إلى وقف إطلاق النار ودعوا الأطراف إلى تيسير إيصال المعونة الإنسانية والمساعدة على تجاوز التحديات التي تواجه سبل الوصول. كما أدلى ممثل اليمن ببيان أمام المجلس.

وعقب الإحاطة مباشرة، عقد المجلس مشاورات مغلقة تفاعل خلالها أعضاء المجلس مع السيد غريفيث والسيد راجاسينغام.

آسيا

أفغانستان

في 10 آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2517 (2020). ورحب المجلس في القرار بالخطوات الهامة المتخذة لإنهاء الحرب في أفغانستان وفتح الباب أمام المفاوضات بين الأطراف الأفغانية التي أتاحتها اتفاق السلام الذي وقّعه الولايات المتحدة الأمريكية وحركة الطالبان، وبعثت جميع الأطراف الأفغانية مواصلة المفاوضات الناجحة بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع ووقف دائم وشامل لإطلاق النار، ومواصلة الجهود التي يبذلها جميع الشركاء الإقليميين والدوليين لأفغانستان لدعم السلام المصالحة والتنمية في أفغانستان. وأكد أيضاً أن أي تسوية سياسية يجب أن تحمي حقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات. ودعا حكومة أفغانستان وحركة الطالبان إلى اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة بحسن نية، مما يهيئ الظروف المؤدية إلى بدء سريع للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، وأكد من جديد أهمية ضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان من جانب تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الجماعات الإرهابية الدولية الأخرى لتهديد أو مهاجمة أي بلد آخر. ورحب بالعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي للإعداد لإيصال المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية إلى جميع أرجاء أفغانستان، وبالجهود المبذولة على صعيد التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الإقليمية، وشدد

على أهمية التعاون الاقتصادي على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل إعادة إعمار أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس، لدى بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، عن استعدادة للنظر في بدء استعراض وضع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة التي وضعت والتي يجري تعهدها عملاً بالقرار 1988 (2011).

وفي 31 آذار/مارس، عقد أعضاء مجلس الأمن جلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في أفغانستان، واستمعوا إلى إحاطة قدمتها إنغريد هايدن، الموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وشارك في الجلسة الممثل الدائم لأفغانستان وأدلى ببيان. ودعا أعضاء المجلس القيادة السياسية لأفغانستان إلى تحية خلافاتها جانباً، وحثوا جميع الأطراف الأفغانية على تلبية دعوة الأمين العام إلى تطبيق وقف شامل لإطلاق النار، وأعربوا عن أملهم في بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية دون تأخير، ودعوا المجتمع الدولي إلى العمل مع حكومة أفغانستان لمنع زيادة انتشار كوفيد-19. وشددوا على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى مواصلة الحد من العنف وكفالة عدم استخدام الجماعات الإرهابية الدولية لأراضي أفغانستان، وشددوا على ضرورة حماية المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنمائية، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان والبناء عليها، ورحبوا بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون والإقليميون للنهوض بالتعاون الإقليمي والتنمية وإعادة الإعمار في أفغانستان. وعقب الجلسة، أرسل رئيس المجلس ورقة معلومات للصحافة.

أوروبا

جورجيا

في 5 آذار/مارس، ناقش أعضاء المجلس في إطار مشاورات مغلقة مسألة العمليات السببرانية الخبيثة في جورجيا في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى". وأشار بعض أعضاء المجلس إلى الرسالة المؤرخة 21 شباط/فبراير 2020 الموجهة من الممثل الدائم لجورجيا (S/2020/135) واتهموا الاتحاد الروسي بتخطيط وتنفيذ الهجوم الإلكتروني الذي تعرّضت له جورجيا في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ونفى ممثل الاتحاد الروسي هذا الاتهام باعتباره باطلاً وأكد أنه لا يوجد دليل على تورط وكالات رسمية روسية. وشدد أعضاء المجلس على أهمية التعاون في صون أمن الفضاء الإلكتروني والحوار من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

عدم الانتشار: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

عقد المجلس مشاورات بشأن عمليات الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى" في 5 آذار/مارس وفي 31 آذار/مارس عن طريق التداول بالفيديو. وقدم أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، إحاطة إلى المجلس في 5 آذار/مارس.

وفي 30 آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2515 (2020). وبموجب هذا القرار، مدد المجلس حتى 30 نيسان/أبريل 2021 ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 1874 (2009). وطلب

إلى فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس تقريراً لمنتصف المدة في موعد أقصاه 4 أيلول/سبتمبر 2020 وتقريراً نهائياً في موعد أقصاه 5 آذار/مارس 2021.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في 26 آذار/مارس، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في معبد دارامشالا للسيخ في كابل، في 25 آذار/مارس 2020.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم

في 30 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2518 (2020) المتعلق بسلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم. وشدد المجلس في هذا القرار على أهمية تعزيز سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم، وأورد عدداً من المجالات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق هذا الهدف، مثل كفالة حرية التنقل، وكفاية القدرات والنظم، وتعزيز الوعي بالحالة، وتحسين التدريب والأداء، والصحة، والأمن، وقدرات الإغاثة، والطلب إلى بعثات حفظ السلام أن تقوم بتعزيز المشاركة مع البلدان المضيفة والسلطات المحلية والسكان لبناء الثقة المتبادلة، وتحسين تكامل التكنولوجيا، وتعزيز ترتيبات آلية التنسيق ذات الصلة، ومن خلال الشراكات، ودعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في جهودها المبذولة لبناء القدرات.

طرائق العمل وتعزيز الشفافية

يطرح كوفيد-19 تهديداً للصحة العامة العالمية وتحدياً هائلاً لعمل المجلس. ومنذ أن تولت الصين رئاسة المجلس، عملت عن كثب مع أعضاء المجلس للتصدي لأثر الجائحة، لضمان أداء المجلس لواجباته وتعزيز الشفافية.

وفي أول أسبوعين، ومع الإبقاء على خطة العمل بوجه عام، اتخذ المجلس التدابير الوقائية اللازمة للحد من خطر العدوى. وبالنظر إلى المخاطر المتزايدة التي يطرحها كوفيد-19، ويعد مناقشات ومشاورات مستقيضة مع أعضاء المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة، اقترحت رئاسة المجلس مبادئ توجيهية للعمل على أعضاء المجلس. وشجعت المبادئ التوجيهية أعضاء المجلس على الحد من عدد المشاركين في جلسات المجلس في إطار الشكل 1+2، والحد من جلسات المجلس حسب الاقتضاء، وتأجيل المشاورات إذا لم تكن شديدة الإلحاح، ونقل المشاورات المغلقة إلى القاعة. كما شجعت المبادئ التوجيهية الأمانة العامة على تطهير مرافق المجلس بوتيرة أكبر.

وفي النصف الثاني من الشهر، عندما تعذر عقد اجتماعات بالحضور الفعلي، بُذلت جهود كبيرة لاستكشاف أساليب جديدة لإجراء الاجتماعات والمناقشات، بما في ذلك من خلال عقد الجلسات عن طريق التداول بالفيديو. وتمكن المجلس من التركيز على المواضيع الرئيسية، والقضايا الساخنة، وآخر التطورات، فاستطاع إسماع صوته، واتخذ إجراءات عاجلة واضطلع بالدور المنوط به.

وفي 27 آذار/مارس، بغية اتباع طريقة تتيح اتخاذ القرارات، قامت رئاسة المجلس، استناداً إلى الاتفاق فيما بين أعضائه، بتوجيه رسالة إلى جميع الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس، ضمّنتها إجراءات تصويت خطية لاتخاذ القرارات وحددت فيها الترتيبات اللازمة لتعزيز شفافية الجلسات المعقودة بالتداول عبر الفيديو. وصدرت الرسالة في وقت لاحق بوصفها وثيقة من وثائق المجلس تحت الرمز S/2020/253.

ووفقاً لممارسات الأمم المتحدة، ولتعزيز شفافية عمل المجلس، عقدت الصين في بداية فترة الرئاسة جلسات إحاطة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووسائل الإعلام التابعة للأمم المتحدة والجمعيات المدنية بشأن عمل المجلس، استناداً إلى برنامج العمل المعتمد في 2 آذار/مارس في مشاورات مغلقة. وخلال هذا الشهر، يسرت الصين عملية الحصول على ورقات معلومات صحفية وإصدار محاضر الجلسات بعد الاجتماعات المعقودة عن طريق التداول بالفيديو لإسماع صوت المجلس ولتعزيز الوحدة. وفي نهاية الشهر، أحالت الصين رسالة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمين العام تتضمن نص إحاطة عن أعمال المجلس في آذار/مارس أثناء رئاسة الصين.
